حزب بناء السودان

Binaa Sudan Party

حزب بناء السودان
Binaa Sudan Party

خارطة التحول الديموقراطي المستدام

مارس 2022

1. مقدمة

بالنظر إلى استفحال الأزمة السياسية في البلاد التي ترتبت على انقلاب 25 اكتوبر، وانعكاساتها السالبة على مجمل الأوضاع الاقتصادية والأمنية، وانطلاقاً من مسؤوليتنا كحزب سياسي إصلاحي يسعى لاستدامة ورسوخ التحول الديموقراطي، وتقليل تكلفة العمل السياسي، ويعلي من قيمة الحياة والحفاظ على أرواح ودماء الشعب السوداني، وينتهج تقديم الحلول، نتقدم في حزب بناء السودان بخارطة طريق مبنية على تحليل معمق للمسألة السودانية متطاولة الأمد، ونأمل أن تؤدي إلى فتح مسار سياسي يعيد الاستقرار للبلاد ويضعها مجدداً في طريق الانتقال والتحول المدني الديموقراطي، وفوق هذا وذاك يحفظ دماء السودانيات والسودانيين.

2. تمهيد

نعتقد في حزب بناء السودان أن العملية السياسية ظلت مشوهة على مدى عقود من الحكم الوطني إلى أن فقدت صلاحيتها تماماً، وهي لا تؤدي إلى استقرار وتنمية البلاد، حيث تحتكم العملية السياسية منذ استقلال البلاد إلى قواعد العمل الثوري الذي يعني فيما يعني إحداث تغييرات فجائية وخارج إطار التغيير القانوني والدستوري ووفقاً لمنطق القوة سواء كانت جماهيرية أم عسكرية، الأمر الذي جعل البلاد في حالة من الشد والجذب الدائم، وتنافس مستمر على الهدم، واستقطاب حاد ما يلبث أن يهدأ ليعود أكثر فداحةً وغلواً، ومن ثم أصبح الحصول على نصيب من السلطة يتناسب طردياً مع مدى قدرة هذا الفصيل السياسي أو ذاك على التدمير والإتيان بالفعل السالب الذي تتصاعد حدته وصولاً لإغلاق وتعطيل المرافق العامة بل وإشعال الحروب وتنفيذ الانقلابات، وهنالك أحزاباً سياسية كثيرة كان لها – وما يزال – خلايا بالجيش، وليس أدل من ذلك أن الحقيقة التاريخية تشير إلى أن كل الانقلابات العسكرية التي شهدها السودان كانت بتدبير من قوىً وأحزاب سياسية، وهو ما أفضى بنا في نهاية المطاف لأن تكون قوات الشعب المسلحة والأجهزة النظامية الأخرى والمليشيات ضالعة في العمل السياسي وطامعة في نصيب كبير من السلطة والثروة عطفاً على قواعد القوة والتضحية والمغامرة التي تأسست عليها العملية السياسية في السودان، كما أصبح بالبلاد عدد لا متناهٍ من الحركات المسلحة، وتبعاً لذلك فقد تم خلال السنوات المنصرمة تغذية خطاب جهوي حاد زاد من هشاشة الأوضاع، فضلاً عن سيادة أفكار شديدة التطرف في المجال العام وشديدة العداء لأدوات العمل السياسي المتعارف عليها من تسوية وتفاوض ومساومة، مما أدى إلى إفراغ العملية السياسية من مضمونها كفن لإدارة الممكن وأداة للتحسين المتدرج والمستمر، يضاف إلى ذلك عوامل خارجية معلومة بالضرورة تعمل – بإمكانيات كبيرة – على التكريس لأوضاع غير تلك التي يرغب بها الشارع السوداني الذي أنجز ثورة ديسمبر المجيدة ودفع ثمناً باهظاً في سبيلها وهو يحدوه الأمل نحو الحرية والديموقراطية والسلام والعدالة والتقدم والرفاه.

الحالة السودانية المشار إليها آنفاً تتطلب إدراكاً عميقاً لحجم التحديات والتعقيدات الماثلة والمراد تغييرها، ومن ثم تحديد الآليات والأساليب الأقل كلفة والأكثر نجاعة في تحقيق الأهداف النبيلة المأمولة، مع الوضع في الاعتبار مطامع ومخاوف الأطراف التي تشكل عقبة أمام استمرار الانتقال والتحول الديموقراطي، واستخدام الحنكة والحصافة السياسية لشراء المستقبل بدلاً من الغرق فيما هضمته وضيعته الممارسة السياسية غير الرشيدة من حقوق وفرص على طول البلاد وعرضها منذ فجر الاستقلال وحتى يومنا هذا، وعليه نرى أن اشتداد التجاذب وزيادة الاحتقان في ظل البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية المذكورة أعلاه، يجعل بلادنا في نقطة أقرب إلى الحرب الأهلية منها إلى الانتقال والاستقرار، ويهدد وحدتها ويلوح أمام مواطنيها الكرام شبح التشتت والنزوح، والتجارب المماثلة في محيطنا الإقليمي ليست بعيدة مكان ولا زمان، وهو مصير لا يحبذه أي طرف من أطراف العملية السياسية ولكنه وارد الحدوث أثناء سعي هذا الطرف أو ذاك نحو الانتصار على خصمه السياسي وتحقيق أهدافه بالضربة القاضية وليس بالنقاط عبر الوسائل المدنية المعروفة.

دفعنا إدراكنا لحقيقة الأزمة في السودان، وتحليلنا المغاير لمجمل العملية السياسية إلى تشخيص مختلف لمكمن الداء المتمثل في حالة نزوع طبقتنا السياسية إلى التغيير الثوري وعدم تنظيمها لقواعد التداول السلمي للسلطة بما يتوافق مع حرية التنظيم والتعبير والإقرار بالملكية الخاصة وعدم التعدي على حقوق الأقليات، الأمر الذي من شأنه أن يورد بلادنا موارد الهلاك، ومن ثم لم نجد بُداً من اتخاذ خطوة تكوين حزب بناء السودان كحزب برامجي عابر للأيدولوجيات، يتبنى أسلوب التغير الإصلاحي المتدرج.

فمنذ انطلاق الثورة في ديسمبر 2018، رفد حزب بناء السودان الساحة السياسية السودانية بمجموعة من المقترحات الهادفة لتحقيق تطلعات السودانيات والسودانيين في التغيير نحو الدولة المدنية والديموقراطية بأقل تكلفة بشرية واقتصادية، أولى هذه المقترحات كان مقترح حل الأزمة السياسية المنشور في ديسمبر 2018، والذي تم تطويره عدة مرات لتصدر النسخة النهائية منه في أبريل 2019. ثم كان المقترح الاقتصادي الموسوم ببرنامج ال 100 يوم في فبراير 2019 والذي هدف لتوفير خطة اقتصادية إسعافية للحكومة الانتقالية، وتم طرحه قبل سقوط نظام البشير، ثم تلا ذلك مقترحي إصلاح جهاز الأمن الوطني والعدالة الانتقالية في أبريل 2019.

في فبراير 2019 تبنى الحزب فكرة تشكيل حكومة تكنوقراط غير متحزبة لإدارة الفترة الانتقالية، وأوضح بجلاء أنه لن يكون جزءً من أي تشكيل حكومي أثناء الفترة الانتقالية على الرغم من أن حزب بناء السودان من الكيانات الموقعة على إعلان الحرية والتغيير، وسعى الحزب جاهداً لتسويق ذلك في كل المنصات، داعياً الأحزاب السياسية وقوى الحرية والتغيير وقتها للبعد عن المشاركة في الحكومة والاكتفاء فقط بتوفير الدعم السياسي لحكومة الفترة الانتقالية والتفرغ لتجويد العمل الحزبي والاستعداد الجدي للانتخابات،

واستندت دفوعات الحزب وقتها على أن مشاركة الأحزاب السياسية في حكومة دون تفويض شعبي هو ممارسة مناقضة كلياً لمفهوم السيادة الشعبية ولدور الحزب السياسي في النظام الديموقراطي الليبرالي، إضافة لذلك البعد المفاهيمي، فإن مشاركة الأحزاب السياسية في الحكومة الانتقالية هو مدعاة للتشاكس والتنافس السياسي مما يهدد الانتقال برمته.

دعم الحزب بوضوح حكومة الفترة الانتقالية برئاسة الدكتور/ عبدالله حمدوك، واجتهدت حكومة الظل التابعة للحزب في إعداد ونشر خطط استراتيجية في كل المجالات بلغت 15 خطة متكاملة، تتضمن أكثر من 1000 مشروع ومبادرة قابلة للتطبيق العملي، تم تسليم بعضها لوزراء حكومة الفترة الانتقالية وتم تسليمها كاملة لمكتب رئيس مجلس الوزراء، فضلاً عن المراقبة الايجابية لأداء الحكومة اليومي وتقييمه وتقويمه بصورة راتبة، وإرشاد الحكومة لمواطن الخلل واقتراح حلول لمشكلات يومية واجهتها الحكومة، ودعا حزب بناء السودان لرفع الدعم السلعي، وساند الحكومة بكل شجاعة ووضوح عندما تبنته، ولم تجد الحكومة غير حزب بناء السودان مسانداً لها عندما أقدمت على خطوات الإصلاح الاقتصادي الملحة والضرورية، في وقت توارت أحزاب وعارضت أخرى الخطوة رغم كونها "حاضنة سياسية" للحكومة.

شكل انقلاب ال 25 من اكتوبر 2021 انتكاسة واضحة وقطعاً لمسار التحول الديموقراطي في السودان، ورغم تحمل المكون العسكري بصورة كاملة لوزر وتداعيات هذا الانقلاب، إلا أننا في حزب بناء السودان كنا نتوقع ذلك من واقع الممارسة السياسية غير الراشدة والأخطاء المتكررة للفاعلين في المشهد السياسي عامة، ولم نتردد في وصفه بالانقلاب منذ اللحظات الأولى وحمّلنا المكون العسكري المسؤولية الكاملة عنه وعن نتائجه الكارثية، وإزهاق الأرواح غير المبرر، كما لم نتردد لحظة في إبداء الدعم الكامل لاتفاق د. حمدوك في 21 نوفمبر 2021 لما رأينا فيه من حفظ للأرواح العزيزة وفرصة يمكن تعظيمها لتحقيق نتائج أفضل على المدى القصير والمتوسط، ودعونا القوى السياسية والمدنية لدعمه والبناء عليه والعمل معاً لتحسينه، ولكن كما هو معلوم تمترست القوى السياسية في مواقف متصلبة وتنحى الدكتور عبدالله حمدوك عن موقعه، وانتهى بنا الحال إلى انسداد الأفق الحالي بعد أن فقدنا مزيداً من الأرواح العزيزة، وتوقف دولاب العمل اليومي لشهور، وتدهور الاقتصاد لأدنى مستوياته، وأصبح المواطن يعاني في كل مناحي الحياة.

أمام هذا الواقع المتأزم فإن التفكير الايجابي والتعامل الواقعي والتحليل المبني على الشواهد والتركيز على تحقيق الأهم، والوعي بأن انتصار الشعوب النهائي يتحقق على مراحل وفترات زمنية أطول وليس بالضربة القاضية، تَشَكَّلَ الأساس الذي نستشعر فيه المخاطر ونتحرى فيه الخيارات المنطقية، وتوظيفاً لأدوات السياسة، واستلهاماً لتجارب الشعوب الأخرى التي مرت بظروف مشابهة، والتدارس حول كيفية نجاحها بإتباع أسلوب التغير الاصلاحي المتدرج في تحقيق طموحات شعوبها، تجعلنا في حزب بناء

السودان أكثر وثوقاً من أي وقت مضى أن مخاطبة المشكلة السودانية الحالية لابد أن يمر عبر محطات تسوية وتنازلات متبادلة بين جميع الأطراف لا منتصر فيها إلا السودان شعباً ووطن.

بناءً وتأسيساً على كل ما تقدم، فإننا نطرح وبكل شجاعة ووطنية خالصة "مبادرة حزب بناء السودان لاستعادة مسار التحول الديموقراطي المستدام"، وكما يفهم من عنوانها ومسماها الذي حرصنا أن يكون بذلك الوضوح والمباشرة، فإن الهدف الرئيسي منها هو استعادة مسار التحول الديموقراطي وذلك لإيماننا المبني على تحليلنا العميق لجذور المشكلة السودانية متطاولة الأمد منذ ما قبل الاستقلال وحتى يومنا هذا، حيث أن تحقيق واستدامة الديموقراطية وتجويدها هو السبيل لحل كل مشاكل السودان ووضع نهاية لواقع الفقر والحروب والنزوح و اللجوء الذي لازمنا عهوداً طويلة، وهو مسار نفتح به باب الأمل مشرعاً في عيون شابات وشباب السودان لغد أفضل ومستقبل مشرق وإقبال على الحياة بروح متقدة وشغوفة لتحقيق الطموحات والآمال.

وعطفاً على ذلك، نقدم لكم خارطتنا التي نرى أن من شأنها أن تفترع مساراً سياسياً يعيد البلاد إلى جادة الانتقال وينزع فتيل الأزمة ويحقن الدماء الزكية ويحافظ على المكاسب التي تحققت على مدار ما يقارب الثلاث سنوات من بداية العملية الانتقالية في البلاد.

3. المبادئ التي تقوم عليها المبادرة

أ. التركيز على استعادة مسار التحول المدني الديموقراطي.
ب. الاهتمام بتقليل تكلفة التغيير.
ت. تبني أسلوب التغيير الاصلاحي المتدرج لتحقيق التحول المطلوب، وتفَّهم أنه عملية مستمرة ومتطورة.
ث. التركيز على تنفيذ الأهم من المتطلبات اللازمة لتحقيق التحول الديموقراطي.
ج. الاستفادة من تجربة السودان منذ الاستقلال وتجارب الدول والشعوب الأخرى في إحداث التحول المدني الديموقراطي.
ح. الاستفادة من إيجابيات وسلبيات الفترة الانتقالية في العاميين الماضيين.
خ. العمل على تحييد المخاطر التي تهدد الانتقال، عبر إدراك المخاوف والمكاسب للأطراف الفاعلة خاصة المسلحة منها بما فيها الجيش.

حزب بناء السودان
Binaa Sudan Party

وتقوم المبادرة على البنود العشرة الآتية:

أولاً: الإطار القانوني والمرجعية الدستورية للفترة الانتقالية

اعتبار الوثيقة الدستورية الموقعة بين قوى الحرية والتغيير والمجلس العسكري الانتقالي في 2019 والمعدلة في 2020 (الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية (تعديل) 2020) مرجعية دستورية لإدارة ما تبقى من الفترة الانتقالية مع إدخال التعديلات الضرورية لتتوافق مع البنود المقترحة في هذه المبادرة.

ثانياً: صناعة الدستور

من أكبر الاخفاقات الوطنية ومظاهر الفشل السياسي في السودان عدم إقرار دستور دائم منذ الاستقلال وحتى الآن، ولعل هذا يرجع لأسباب متعددة أهمها: وقوع السودان تحت وطأة الحكم العسكري معظم الفترات، وعدم استدامة الديموقراطية لأكثر من دورة واحدة بعد كل ثورة شعبية، إضافةً للحرب التي اندلعت في جنوب السودان حتى قبيل الاستقلال، حيث يعكس ذلك - ولو جزيئاً - صعوبة إقرار دستور يحظى بالقبول لدى الغالبية من السودانيات والسودانيين بتباين قبائلهم واتجاهاتهم وثقافاتهم، وإطارهم الاجتماعي، ومستواهم التعليمي ،والاقتصادي.

إن الحديث عن إقرار دستور دائم خلال الفترة الانتقالية الحالية بكل تعقيداتها إنما ينم في أحسن الحالات عن حسن نية ورغبة إصلاح، ولكنها رغبة لا تسندها وقائع التاريخ الحديث ولا يقف خلفها تحليل مبني على بينات واضحة، وإن كانت السنوات السابقة من عمر السودان غير مواتية لإقرار دستور دائم، فإن الفترة الحالية هي أبعد الأوقات ملاءمة لفعل ذلك.

إن صياغة دستور دائم والتوافق عليه من غالبية الشعب يتطلب توفر ظروف كثيرة أهمها الاستقرار السياسي والاقتصادي، وإحلال السلام بصوره متكاملة في كل ربوع السودان، وحل مشاكل النازحين وإرجاعهم إلى مناطقهم الأصلية، والعمل على تحسين واقعهم الإنساني والمعيشي، كما أن النضج السياسي للأحزاب السياسية ومكونات المجتمع المدني المختلفة، والبعد عن التجاذبات الحادة والتشاكس السياسي المجتمعي كلها ظروف لا بد من توافرها مسبقاً، وإجرائياً فإن وجود حكومة وبرلمان منتخبين من كل الشعب يمثل مرتكزاً مهماً لابتدار النقاش الأولي داخلهما، وصياغة مسودة مبدئية يتم طرحها لكل مكونات الشعب السوداني ليتم التوافق غالباً على جزء مقدر من البنود والمواد ومن ثم تحديد مواد بعينها لتطرح في استفتاء شعبي شفاف.

إن النظر بواقعية لظروف السودان الحالية والأخذ في الاعتبار السياق التاريخي لقضية الدستور في السودان، والاسترشاد بالتجارب المماثلة في دول أخرى يدفعنا للاعتقاد الراسخ أن إنجاز هذا غير ممكن في الفترة الانتقالية الحالية، بل إن الأمر يحتاج لسنوات.

بناءً على ما تقدم، فإننا نقترح في هذه المبادرة الاستغناء عن فكرة إقامة المؤتمر الدستوري خلال ما تبقى من الفترة الانتقالية وذلك لتعذر الإجماع، والاحتمالية العالية لأن يكون المؤتمر الدستوري

نفسه مدخلاً لصراعات جديدة تزيد من حدة الاستقطاب، ومن المرجح أن تؤدى إلى انقلابات أو حروب، ولما كان لابد من وجود مرجعية دستورية تقوم على أساسها الانتخابات القادمة وتشكل إطاراً قانونياً تعمل الحكومة المنتخبة بمقتضاه، فإننا نقترح اعتماد دستور السودان الانتقالي للعام 2005 كدستور دائم للبلاد، وذلك إعلاءً لقيمة الاستقرار، خاصة وأن غالبية بنود الدستور المذكور تتوافق مع المبادئ العامة والحقوق المتعارف عليها دولياً، وساهمت في وضعه معظم القوى السياسية الفاعلة في المشهد السياسي، على أن يتم تجميد المادة (5) المعنونة: مصادر التشريع من الفصل الأول، المعنون الدولة والدستور، وذلك لوجود خلاف كبير حولها بين مكونات المجتمع حالياً، على أن يكون من أولى مهام الحكومة والبرلمان المنتخبين إنجاز النواقص بشأن المواد المجمدة، ومن ثم يصبح بين يدينا دستور تحتكم له البلاد ويوفر لها الاستقرار السياسي والقانوني وينظم تداول السلطة، وهناك قابلية لتعديل بعض بنوده مستقبلاً – إذا تطلب الأمر – عبر الآليات المدنية المعروفة بصورة تدريجية أكثر رسوخاً.

ثالثاً: العملية الانتخابية

مهما تحدثنا عن أهمية التمثيل الشعبي والطريقة المثلى لضمان إدارة الدولة إنابة عن الشعب بطريقة تضمن مشاركة المواطنات والمواطنين في اختيار من يحكمهم، فإن الانتخابات القائمة على التعددية الحزبية والمبنية على النزاهة والشفافية والبعيدة عن الأساليب الفاسدة هي أفضل الوسائل المتوفرة حالياً لتحقيق ذلك، ورغم أن إجراء انتخابات بتلك المواصفات يعتبر من التحديات العظيمة حتى في دول العالم المتقدم، فإن تجارب الشعوب في مرحلة الانتقال إلى حكم مدني ديموقراطي كالتي نمر بها في السودان حالياً أثبتت أن إقامة انتخابات على أي درجة من المصداقية هو في حد ذاته عاملاً حاسماً ومهماً في خطوات الانتقال تلك، ويبقى الاجتهاد في رفع درجة نزاهتها ومصداقيتها هو ما يحتاج الاعتناء به أكثر من التركيز على الخطوات الإجرائية التفصيلية في مثل هذا الظرف، تأسيساً على ذلك فإننا نرى أنه من الضروري جداً إعطاء الاولوية القصوى لإجراء انتخابات تعددية على درجة مقبولة من النزاهة والمصداقية بنهاية الفترة الانتقالية، وعلى مؤسسات حكم الفترة الانتقالية والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والمجتمع الدولي الداعم للتحول الديموقراطي في السودان - وبالأخص بعثة الأمم المتحدة بالسودان(يونيتامس) - العمل الجاد لتحقيق هذا الهدف، لما له من انعكاس إيجابي على الاستقرار السياسي وتحقيق السلام في السودان وتجنيب البلاد الانزلاق في أتون الخلاف والصراع السياسي المهدد للتحول المدني الديموقراطي ولوجود الدولة السودانية ككل.

لا شك أن هنالك كثيراً من الصعوبات التي تحول دون إقامة تلك الانتخابات، ورغم ذلك فإننا نرى أن إقامة الانتخابات بأي شكل هو في ذاته متطلب مهم للانتقال، ويجب الانتباه لأن هذه عملية تحتاج للتجويد المستمر، ولن يتحقق ذلك إلا من خلال الممارسة نفسها، وبالنظر إلى انقضاء جل الأمد المحدد للفترة الانتقالية في الصراعات السياسية – بما في ذلك انقلاب 25 أكتوبر - لأسباب ودواعي

مختلفة، يرجع بعضها لتعقيد المشهد السياسي نفسه بعد الإطاحة بنظام الانقاذ البائد، وأسباب اخرى تتعلق ببعد الأحزاب السياسية عن الممارسة الديموقراطية أمداً طويلاً، مضافاً إلى ذلك تعقيدات ذات صلة بمحاذير ومخاوف ومطامع القوات المختلفة مما أثر بصورة واضحة على تنفيذ مطلوبات الانتقال المنصوص عليها في الوثيقة الدستورية الحاكمة للفترة الانتقالية.

ومن أجل جعل أمر إقامة الانتخابات واقعاً، فإننا نقترح الآتي:

1. اعتماد قانون الانتخابات القومية لسنة 2008 نظراً لما به من توزيع معقول للأصوات ما بين الدوائر الانتخابية الجغرافية والتمثيل النسبي وتمثيل المرأة، مع بعض التعديلات المحدودة والضرورية جداً على القانون المذكور.
2. لضيق الزمن ولقلة الموارد المالية المتوفرة، فإننا كذلك نقترح إقامة الانتخابات دون إجراء تعداد سكاني واعتماد نفس توزيع وحدود الدوائر الانتخابية الجغرافية القومية والولائية كما في انتخابات 2010 و2015, مع الإقرار بوجود عديد من الاشكالات التي تتطلب التوافق على اجراءات معينة للتغلب عليها، تسجيل الناخبين على سبيل المثال حيث يوجد ما يقارب من خمسة مليون مواطنة سودانية ومواطن سوداني غير مسجلين وليس لديهم مستندات لإثبات الهوية، يعتبر من أبرز التحديات التي تتطلب بذل الوقت والجهد للتغلب عليها.
3. يشكل السيد رئيس وزراء حكومة الفترة الانتقالية المفوضية القومية للانتخابات من ذوي الخبرة والكفاءة وغير المرتبطين بأي أحزاب سياسية، وتكون لمفوضية الانتخابات الاستقلالية الكاملة في إدارة العملية الانتخابية، وعلى حكومة الفترة الانتقالية توفير الدعم المالي واللوجستي للمفوضية بما يمكنها من الاضطلاع بمهامها.
4. يكون من صلاحيات المفوضية القومية للانتخابات تشكيل مفوضيات في كل أقاليم السودان.
5. يمنع الترشح لمنصب رئيس الجمهورية أو المجلس التشريعي القومي أو المجالس التشريعية الاقليمية تحت مسمى المستقلين واقتصار الترشح فقط للأحزاب السياسية المسجلة رسمياً لدى مسجل الاحزاب السياسية.
6. يتم النظر في كيفية دعم الأحزاب المشاركة في الانتخابات مالياً وفنياً من قبل حكومة الفترة الانتقالية وبعثة الأمم المتحدة للسودان (يونيتامس)، وهنالك تجارب كثيرة يمكن الاسترشاد بها في هذا المجال. إننا نقترح أن يتم تخصيص تمويل عام لكافة الاحزاب السودانية على أن يكون متساوي وذو قيمة.
7. التركيز على إقرار إجراءات متوافق عليها بين الأحزاب السياسية تهدف لتحقيق أعلى درجة ممكنة من النزاهة والشفافية للانتخابات والبعد عن الممارسات الفاسدة.
8. توقيت إجراء الانتخابات: نظراً لطبيعة المناخ في السودان وكون أجزاء واسعة منه تتعرض لهطول الأمطار في الفترة من يونيو حتى أكتوبر من كل عام، مما يصعّب من حركة فرق الانتخابات والمواطنين، فإننا نقترح تحديد فبراير ومارس من العام 2023 كتوقيت مناسب لإجراء الانتخابات في كل المستويات.

رابعاً: المجلس التشريعي أثناء الفترة الانتقالية

ينظر كثيرون للمجلس التشريعي باعتباره الجهة الممثلة لمكونات الشعب السوداني، والمعبرة عنه بهدف دعم الانتقال وضمانه والبت في كثير من التشريعات وكمراقب للحكومة التنفيذية، ورغم أن هذا القول يبدو وجيهاً في ظاهره إلا أنه يطعن في أسس التمثيل نفسها، فالأصل في المجلس التشريعي هو تمثيل الشعب، وهو ما لا يتأتى بدون انتخاب حر مباشر، وتكوين برلمان بالتعيين هو سلوك شمولي يفتقر لأبسط القيم الديموقراطية، وليس هناك من آلية لتكوين هذا المجلس، وقد اثبتت التجربة عند بداية هذه الفترة الانتقالية نفسها كيف أن تحديد ممثلي المكون المدني في مجلس السيادة عطل المصفوفة الزمنية المتفق عليها وقتها وشكّل أول خرق للوثيقة الدستورية وكاد أن يعصف بالانتقال نفسه في بدايته ، إن حدث ذلك لتحديد خمسة أعضاء فقط والمكونات المدنية في أحسن حالات اتفاقها فكيف يتم التوافق على ما يفوق ال 300 عضواً للمجلس التشريعي والمكونات المدنية في أضعف حالات التوافق؟ إننا نرى في ذلك تأجيجاً للتناحر السياسي وتأزيماً للفترة الانتقالية بإدخالها في أتون الصراع السياسي والأيدولوجي، وهو ما يتنافى مع طبيعة الانتقال ومطلوباته، عليه فإننا نقترح الآتي:

1. الاستغناء عن فكرة تكوين مجلس تشريعي خلال الفترة الانتقالية الحالية وتعديل الوثيقة الدستورية وفقاً لذلك.
2. إسناد مهمة التشريع فيما تبقى من الفترة الانتقالية لمجلسي السيادة والوزراء مجتمعين.

خامساً: السلام

إن تحقيق السلام في السودان يجد الأولوية والوضع الاستراتيجي في سلم اهتمامات الدولة السودانية، ولا يجب التعامل معه في السياق السياسي فحسب، بل التعامل معه في الإطار الإنساني الذي يستحقه.

بناءً على ذلك فإننا نقترح:

1. الإبقاء على اتفاقية جوبا للسلام باعتبارها خطوة مهمة وأساسية لتحقيق السلام ومخاطبة قضاياه مع الاعتراف بالنواقص التي تحيط بها.
2. ضرورة المواءمة والاتساق بين اتفاقية جوبا للسلام والوثيقة الدستورية وإعطاء الأولوية للنظر في قضية السودان في إطارها العام، والتركيز على تحقيق تحول مدني ديموقراطي مستدام لما لذلك من تأثير إيجابي على قضية السلام نفسها وكل قضايا السودان.
3. بذل الجهود الحثيثة والجادة لضم حركتي عبدالعزيز الحلو وعبدالواحد محمد نور لاتفاقية السلام.

4. تشكيل مفوضية تحقيق التنمية والسلام في دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق من كفاءات وطنية مهنية (تكنوقراط) تكون مهمتها الأساسية تنفيذ مشروعات التنمية في المناطق المتأثرة بالحروب.
5. إعطاء الأولوية لإعادة النازحين ومخاطبة مشاكلهم وهمومهم الأساسية بصورة مباشرة وشفافة.
6. اعتماد المبالغ المالية الواردة في اتفاقية جوبا للسلام على أن يتم التصرف فيها بواسطة مفوضية تحقيق السلام والتنمية.

سادساً: مؤسسات الحكم في الفترة الانتقالية

1- المجلس السيادي:

أ. التكوين:

تكوين مجلس سيادي من 24 عضواً كالآتي:

- (6) ممثلين للقوات المسلحة وقوات الدعم السريع.
- (4) ممثلين للحركات المسلحة الموقعة على اتفاق جوبا للسلام.
- ممثل واحد لحركة عبد العزيز الحلو وممثل واحد لحركة عبد الواحد محمد نور.
- (6) ممثلين تختارهم لجان المقاومة (3) منهم على الأقل من النساء.
- (6) ممثلين يختارهم المجلس المركزي لقوى الحرية والتغيير (3) منهم على الأقل من النساء.

ب. رئاسة مجلس السيادة:

i. يرأس القائد العام لقوات الشعب المسلحة مجلس السيادة.
ii. يتم اختيار نائب واحد لرئيس مجلس السيادة من ضمن ممثلي لجان المقاومة والمجلس المركزي لقوى الحرية والتغيير بالتوافق بينهما.

ت. مهام المجلس السيادي:

i. المهام المنصوص عليها في الوثيقة الدستورية الانتقالية (تعديل) لسنة 2020، دون أن يتدخل في أي مهام تنفيذية.
ii. يشارك مجلس السيادة في مهمة التشريع كما ورد في البند الأول "الإطار القانوني والمرجعية الدستورية"

2- الحكومة التنفيذية للفترة الانتقالية

أ. تكوين الحكومة التنفيذية:

تعيين رئيس وزراء مستقل لا ينتمي لأي حزب سياسي يتم التوافق عليه من قبل مجلس السيادة ويعطى صلاحيات واسعه ليقوم بمهمة تشكيل حكومة تكنوقراط غير متحزبة ويشمل ذلك الوزراء (لا يزيد عددهم عن 14 وزيراً)، وولاة الولايات وقادة الخدمة المدنية وتسيير مهام الحكومة التنفيذية دون أي تدخل من مجلس السيادة أو أي جهة أخرى، ونرى هنا أن يتم التوافق على الدكتور عبد الله حمدوك كونه شخصية متوافق عليها محلياً بصورة واسعة، فضلاً عن حضوره الدولي إبان تسنمه رئاسة الوزراء، لاستكمال الاختراقات التي بدأها بشأن عودة السودان للأسرة الدولية، وللاستمرار في الإصلاح الاقتصادي الذي بدأه.

ب. مهام حكومة الفترة الانتقالية:

i. تسيير المهام التنفيذية للحكومة دون الدخول في التزامات أو خطط طويلة المدى (حكومة تصريف أعمال)
ii. يشارك مجلس الوزراء في مهمة التشريع كما ورد في البند الأول "الإطار القانوني والمرجعية الدستورية"
iii. يعمل مجلس الوزراء بصورة أساسية لتهيئة البلاد لإجراء انتخابات حرة ونزيهة بنهاية الفترة الانتقالية وإعطاء هذه المهمة الأولوية القصوى من قبل حكومة الفترة الانتقالية.

3- مجلس الأمن القومي

تكوين مجلس للأمن القومي يترأسه رئيس الوزراء ويضم في عضويته قادة الأجهزة النظامية من القوات المسلحة، الدعم السريع، الشرطة، الأمن والمخابرات (ممثل واحد لكل جهة)، إضافةً إلى وزراء الدفاع والداخلية والخارجية والمالية والحكم الاتحادي.

4- حكومات الولايات

أ. يعين السيد رئيس الوزراء ولاةً لولايات السودان المختلفة من التكنوقراط غير المتحزبين.

ب. يعهد لحاكم كل ولاية تشكيل حكومة تكنوقراط لا تتعدى (6) وزراء يوافق عليهم السيد رئيس الوزراء.

حزب بناء السودان
Binaa Sudan Party

سابعاً: المنظومة العدلية

يعد وجود منظومة عدلية مستقرة ومتكاملة من المرتكزات الأساسية للتحول الديموقراطي، ومن المطلوبات الرئيسية لإقامة انتخابات حرة ونزيهة تحظى بقبول الجميع خاسرين ومنتصرين، وعليه نرى أن يجد هذا الأمر أولوية قصوى، وضرورة تكوين المجلس الأعلى للقضاء والمحكمة الدستورية خلال (30) يوماً من تشكيل حكومة الفترة الانتقالية، وكذلك استكمال وتقوية ودعم السلطة القضائية والنيابة العامة.

ثامناً: القوات المسلحة والتحول الديموقراطي المستدام

انطلاقاً من إدراكنا أن التحول الديموقراطي لا يمكن أن يتحقق بواسطة القوى المدنية فقط، بل لا بد من التوصل إلى توافق مع القوى الأخرى وفي مقدمتها القوات المسلحة، نرى أنه قد حان أوان تقديم تنازلات متبادلة وعقد تسويات تحقق توافق على أرضية مشتركة الأمر الذي سيساهم في تعظيم فرص تحول ديموقراطي مستدام في السودان، مما يتطلب أن يتم التعامل مع المنظومة الأمنية في السودان وفي مقدمتها القوات المسلحة بحكمة بالغة، وأن ينطلق الحوار معها وفق مبادئ واضحة تؤسس على ضرورة خضوعها للسلطة المدنية الشرعية، وبالمقابل إظهار الاحترام اللازم لها ولخصوصية طبيعتها العسكرية بما يضمن تحقيق التجانس وإعلاء قيم العمل المشترك.

إن تحقيق اتفاق يخاطب طموح واهتمامات قادة القوات المسلحة المنخرطين في السياسة، ويقدم وعوداً باعتبار تطوير القوات المسلحة والاهتمام بها وبمنسوبيها أولوية أثبتت نجاحاً ساهم في تغيير حياة شعوب كثيرة إلى الأفضل، وإلى تحويل جيوشها إلى جيوش محترفة تؤدي مهامها وفق الدستور (كما حدث في دول عدة حول العالم كالبرازيل وشيلي وإندونيسيا على سبيل المثال) يدفعنا في حزب بناء السودان إلى تقديم مقترحات نرى أنها كفيلة بتحقيق التوافق مع قوات الشعب المسلحة بشأن المبادئ والإجراءات اللازمة لجعل التحول الديموقراطي في السودان ممكناً ومستداماً.

إننا في حزب بناء السودان نرى أن تحقيق التحول الديموقراطي المستدام يتطلب الوصول إلى اتفاق مع قادة الجيش يضمن الآتي:

1. توفير ضمانات بعدم اتخاذ أي إجراءات قضائية ضد أعضاء المجلس العسكري الانتقالي وأعضاء المكون العسكري في مجلس السيادة وقادة القوات المسلحة بصفتهم الاعتبارية.
2. احتفاظ القوات المسلحة بالشركات والأسماء التجارية التابعة لمنظومة الصناعات الدفاعية شريطة أن تخضع لقانون الشركات لسنة 2015 وكذلك تخضع للمراجعة العامة وألا تختص بإعفاءات أو امتيازات.
3. حماية الحقوق الفردية لأعضاء المجلس العسكري الانتقالي وأعضاء المكون العسكري في مجلس السيادة الانتقالي وقادة القوات المسلحة بموجب القانون (كحرية التنقل والسفر وحماية

الأعمال والمشاريع التجارية والحماية المتساوية أمام القانون واحترام وحماية الحياة الخاصة والأسرية واحترام حرية التعبير عن الرأي).

4. الالتزام الفوري والأكيد بتوفير مرتبات مجزية لمنسوبي القوات المسلحة والعمل على زيادة الإنفاق الدفاعي بشكل تدريجي يتناسب مع تحسن الوضع الاقتصادي مع التوافق على تحديد نسبة محددة محمية كحد أدنى لنسبة (الإنفاق الدفاعي/ مجمل الإنفاق الحكومي)

على أن تلتزم القوات المسلحة بتحقيق الآتي:

1. قيام القائد العام للقوات المسلحة بتسليم السلطة وفق المقترح المقدم في خارطة الطريق المقدمة من قبل حزب بناء السودان.
2. دعم القوات المسلحة للتحول الديموقراطي بالالتزام بالنأي التام عن السياسة والخضوع للسلطة المدنية التي سيتم انتخابها بشكل مباشر.
3. ضمان عمل الأجهزة الأمنية والشرطية ضمن إطار القانون بما في ذلك القوى المشاركة في فض المظاهرات والاحتجاجات وخضوعها التام للرقابة من قبل الحكومة المدنية.

تاسعاً: العدالة الانتقالية

اتسم الوضع السياسي في السودان منذ الاستقلال بعدم الاستقرار وشهد نزاعات سياسية بشكل مستمر، وتجاذبت البلاد تيارات انقلابية متعددة جرّتها إلى بحور من الدماء وحولتها إلى ساحات مغلقة للقتل والتهجير والاختفاء القسري والتعذيب والسجن والإعدام السياسي ومصادرة الحق في حرية التعبير.

إننا في حزب بناء السودان ندرك أن أساس العدالة الانتقالية هو تحقيق مجموعة تدابير قضائية وغير قضائية بهدف ترسيخ مفاهيم سيادة حكم القانون مما يحتم ضمان أن يعمل القضاء بطريقة ملائمة تمكنه من تتبع قضايا خرق حقوق الإنسان، ومن تعزيز قدراته على تحقيق العدالة، ولكن تعرض القضاء السوداني لعملية تجريف شاملة وأدلجة في عهد نظام الإنقاذ البائد، من خلال عملية ممنهجة لاستبدال العناصر المهنية التي شكلت عموده الفقري بأخرى موالية للنظام الحاكم والحركة الإسلامية، مما جعله غير قادر وغير مؤهل لتحقيق العدالة بالكفاءة المطلوبة، مع الوضع في الاعتبار وضع الدولة السودانية شديد السيولة وتفاقم المرارات والمآسي مما يتطلب أن نسعى إلى تحقيق العدالة الانتقالية في السودان من خلال استراتيجية تتسم بالمرونة والرؤية الاستشراقية والاستلهام من التجارب الإنسانية المماثلة، وفق المبادئ التالية:

- ضمان استقلال القضاء والعمل على زيادة كفاءته
- ضمان استقلال النيابة العامة

- تعزيز المعايير وتوفر المؤسسات لحماية حقوق الإنسان الفردية ومحاكمة الجرائم ضد الإنسانية
- إنهاء استسهال خرق حقوق الإنسان في السودان وضمان عدم حدوث خروقات في المستقبل
- توافق القوانين الوطنية مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان
- خلق مجتمع متسامح ومترابط يسود فيه الاحترام بين الشعب وقواته النظامية

تأسيساً على ما تقدم، ولضمان تحقيق تحول ديموقراطي مستدام في السودان ومن أجل تحقيق العدالة وجبر الضرر وإزالة المظالم نتقدم في حزب بناء السودان بالرؤية التالية لتنفيذ إجراءات عدالة انتقالية جذرية وراسخة.

1. ملامح الرؤية

أ. بدء العمل على تحقيق استقلال القضاء وزيادة كفاءته ليعمل وفق الدستور والقانون، لضمان وتحقيق العدالة ومحاكمة المتهمين بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان بشكل فردي.

ب. تعزيز استقلال النيابة العامة لتتمكن من توجيه التحقيقات الجنائية بكفاءة واعتماد تدابير محكمة لحماية الضحايا والشهود.

ت. إنشاء لجنة وطنية مستقلة باسم " اللجنة الوطنية للحقيقة والمصالحة" تشكل من عناصر مشهود لها بالمهنية والكفاءة يكون على الأقل 25% من أعضائها من النساء، تتلخص مهمتها في :

i. إعداد تقرير مفصل، في مدة لا تتجاوز عام، عن انتهاكات حقوق الإنسان التي أسفرت عن حالات وفاة واختفاء وتعذيب في الفترة من 1989 م حتى تاريخ إنشاء اللجنة (كمرحلة اولى على أن ينظر في توسيع مهمتها لتشمل ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان من الاستقلال وحتى 1989م لاحقاً)
ii. تقديم مقترحات ملائمة لجبر الضرر وإزالة المظالم لأسر الشهداء والضحايا الواردة أسمائهم في التقرير.

ث. إنشاء لجنة وطنية مستقلة باسم " اللجنة الوطنية للجبر والمصالحة "، تشكل من عناصر مشهود لها بالمهنية والكفاءة يكون على الأقل 25% من عضويتها من النساء، تتلخص مهامها في:

i. تنسيق وتنفيذ تدابير جبر الضرر التي اقترحتها " اللجنة الوطنية للحقيقة والمصالحة".
ii. تحديد معاش جبر وتقديم تعويضات تقديرية للعوائل المباشرة للشهداء والضحايا الواردة أسمائهم في تقرير " اللجنة الوطنية للحقيقة والمصالحة".
iii. تقديم منح دراسية وحوافز تشجيعية تتضمن تمييز إيجابي عند الالتحاق بالجامعات والتوظيف لأفراد أسر الشهداء والضحايا الواردة أسمائهم في تقرير " اللجنة الوطنية للحقيقة والمصالحة".
iv. شمل أسر الشهداء والضحايا الموثقين في تقرير "اللجنة الوطنية للحقيقة والمصالحة" في برامج الرعاية الصحية والتأمين الصحي.

v. تقديم الدعم الحكومي اللازم فيما يتعلق بتحديد رفات الشهداء والضحايا وإجراءات الدفن.

ج. إنشاء لجنة وطنية مستقلة باسم " اللجنة الوطنية لشؤون السجناء السياسيين وضحايا التعذيب" تشكل من عناصر مشهود لها بالمهنية والحياد ويكون على الأقل 25% من أعضائها من النساء، تتلخص مهامها في:

i. أخذ شهادات وجمع معلومات في حالات الاختفاء القسري التي لم ترد في تقرير " اللجنة الوطنية للحقيقة والمصالحة " والتي يتم تناولها كحالات اختفاء قسري غير موثقة أولم يتم التبليغ عنها
ii. أخذ شهادات مجمعة لضحايا على قيد الحياة، حرموا من حريتهم وتعرضوا للتعذيب وسوء المعاملة لأسباب سياسية لم تتناولهم تقرير "اللجنة الوطنية للحقيقة والمصالحة"
iii. تقديم مقترح لآلية تقديم تعويضات لأسر الضحايا المباشرة

ح. قيام إدارة حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني (إدارة متخصصة في مجال حقوق الإنسان والقانون الدولي والإنساني أنشئت في عام 1991 من قبل وزارة العدل) بتوفيق القوانين المختصة بمناهضة حقوق الإنسان في السودان مع كافة القوانين والمعاهدات الدولية ذات الصلة.

خ. إنشاء قاعدة بيانات وطنية تحتوي على عينات من الحمض النووي لأقرباء الضحايا الواردة أسمائهم في تقرير " اللجنة الوطنية للحقيقة والمصالحة " لتساهم في التعرف على المفقودين.

د. إنشاء منصة باسم " منتدى الحوار الوطني" تهدف إلى تقوية اللحمة الوطنية وتعزيز العلاقة بين الشعب وقواته النظامية من خلال تشجيع القوات المسلحة و المجموعات المسلحة الأخرى للمساهمة بشكل طوعي في تقديم معلومات بخصوص ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، وكذلك لفتح نوافذ للحوار الوطني بين جميع فئات المجتمع وإدارة حوار بين كافة التشكيلات العسكرية التي خاضت نزاعات فيما بينها.

حزب بناء السودان
Binaa Sudan Party

عاشراً: ادارة الاقتصاد في الفترة الانتقالية

تتلخص رؤيتنا في إدارة الاقتصاد خلال ما تبقى من الفترة الانتقالية في محاولة الحفاظ على الوضع الراهن أياً كان بمعنى أن تظل المؤشرات الاقتصادية ثابتة طوال الفترة الانتقالية.

هذه الرؤية التي تبدو خالية من الطموح سببها أن القرارات الاقتصادية - سواءً تلك التي لها نتائج سيئة أو جيدة- تتطلب قدراً من الإجراءات القاسية على قطاعات غير محدودة من الشعب، الأمر الذي يتطلب رصيداً كبيراً من الشرعية للنظام الحاكم، ولمّا كنا نتحدث عن أن الفترة الانتقالية محاطة بالتهديدات ومعرضة دوماً للانهيار، فإن رؤيتنا هي تجنب كآفة المخاطر التي ربما تؤدي إلى انهيار الفترة ووأد التحول الديموقراطي.

تجدر الإشارة بصورة خاصة الى مؤشر التضخم، لأنه أولاً المؤشر الأسرع تأثيرا على حياة الناس، وثانياً لأن المحافظة عليه مستقراً فقط ليست أيضاً بالمهمة السهلة، إذ أن سبب التضخم المستمر خلال السنوات العشر الفائتة هو عجز الموازنة، مما يعني أنه ليس أمام الحكومة الانتقالية إلا واحداً من حليّن، إما زيادة الإيرادات، وهو خيار من اليسير دوماً المطالبة به ولكن تنفيذه يتطلب سنوات تفوق سنوات الفترة الانتقالية نفسها! أما الخيار الآخر هو تخفيض المنصرفات الحكومية لأدنى حدودها، وهو الخيار الذي نوصي به. ونشدد على أن الهدف هو الحفاظ على المؤشرات الاقتصادية ثابتة بلا أي محاولات لفرض رؤى اقتصادية من هنا أو هناك لا تتفق في شيء سوى أن جميعها تزعم أن هدفها تحسين المستوى المعيشي للمواطن.

ختاماً:

هذه المبادرة مقدمة لكل السودانيات والسودانيين، ولكل الفاعلين في المشهد السياسي والمتأثرين به بهدف الوصول لحل واقعي ينهي الأزمة السودانية التي وصلت لطريق مسدود أصبح مهدداً لوجود الدولة السودانية نفسها، ناهيك عن كيف ومن يحكمها، وتهتم المبادرة بصورة خاصة بتقليل تكلفة التغيير أرواحاً واقتصاداً ووقتاً ولحمةً اجتماعية وتتويجاً لتضحيات أنفس عزيزة ارتقت ليكون السودان وطنا سالماً ينعم أهله بالسلام والعدل والحرية والديموقراطية، وهي جهد لا ندعي اكتماله بل مقترح مفتوح للنقاش والتحسين من الجميع وسنقوم بعد نشرها على جموع السودانيات والسودانيين بالتواصل المباشر لتقديمها ونقاشها بصورة مباشرة مع كافة الأطراف وأصحاب المصلحة.

Binaa Sudan Party

حزب بناء السودان

مارس 2022